

# الخروج من متاهة الفقر



السبت ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢

عندما تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي المسؤولية حدد أعداء مصر في ثلاثة، قال مصر لا تعادى أحداً، ولكن عدوها الحقيقي هو: الفقر والجهل والتخلف، واجتمع مع الحكومة وقرر مواجهة هؤلاء الأعداء بسلاح العمل، ثم العمل، ثم العمل بجد وإتقان، تسلم «السيسي» البلد وهو على وشك الانهيار بعد طرد أهل الشر الذين كانوا يخططون لإسقاطها، وعندما بدأ العمل اكتشف أن كل مظاهر الحياة توقفت في مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٢، ولكن لم يتوقف نمو البشر أو مطالبهم من معيشة وتعليم وعلاج وسكن وعمل.

قال للمصريين خلال اللقاء الأول رئيساً للجمهورية: لا أملك غير العمل أقدمه لكم، وحرص على ألا تؤثر جهود الدولة في حربها على الإرهاب في الدفع بعجلة التنمية وعلى تشغيل كافة قطاعات الدولة بأقصى قدرة لها لتقديم الخدمات للشعب المصري وفي نفس الوقت ظلت القوات المسلحة والشرطة المصرية تقاتلان أهل الشر والتطرف منذ عام ٢٠١١، ولمدة ٨ سنوات، وكان الثمن باهظاً لحماية سيناء. حاربنا الإرهاب ولم نمكنه من تحقيق أهدافه في تعجيز البلاد وإفكارها وتخلفها وواصلنا البناء.

جهود ٨ سنوات من العمل لمحاربة الفقر يوجزها تقرير مهم **للجهاز**، حيث يكشف **المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** أن معدلات الفقر في مصر تراجعت إلى ٢٩,٧٪ خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ من ٣٢,٥٪ عن عام ٢٠١٧-٢٠١٨ بنسبة انخفاض ٢,٨٪، ما يعكس نجاح جهود الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة وركزت فيها على البعد الاجتماعي للتنمية، وقال الجهاز في تقريره بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر الذي يحتفل به يوم ١٧ أكتوبر من كل عام، أن الفقر المدقع في مصر (نسبة من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من الغذاء)، انخفض على مستوى الجمهورية إلى ٤,٥٪ عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ من ٦,٢٪ عام ٢٠١٧-٢٠١٨، وأرجع ذلك إلى جهود الإصلاح الاقتصادي. وكشف «الجهاز» عن قيام الدولة بتوفير ٣٠ ألف فرصة عمل في ٨ محافظات في الوجه القبلي و ٥٠ ألف قرض ميسر لتوفير فرص عمل للمرأة المعيلة بتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من صندوق تحيا مصر، وتوفير حوالى ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين وتطوير قدرات ٢٠ ألفاً من الشباب في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية.

كما تم إطلاق برنامج «سكن كريم» عام ٢٠١٧، بهدف تحسين الأوضاع السكنية والمعيشية والبيئية وتحسين المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة الذين يتلقون معاش تكافل وكرامة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. كما ارتفع الدعم الذى تقدمه الدولة لبرنامج الإسكان الاجتماعي من ٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٧,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، بنسبة زيادة ٣٦,٨٪ عن العام المالي السابق.

كما ارتفع الدعم بواقع ٤,١ مليار جنيه دعم نقدي، و ٣,٧ مليار جنيه قيمة دعم المرافق، وتم تخصيص ٣,٥ مليار جنيه لدعم توصيل الغاز الطبيعي لـ ١,٢ مليون أسرة.

وتستهدف مبادرة حياة كريمة تطوير وتحسين حياة جميع قرى الريف المصري البالغة ٤٦٠٠ قرية و ٣٠ ألف تابع، ويبلغ إجمالي المستفيدين ٢٨ مليون مواطن، بتكلفة قدرها ٧٠٠ مليار جنيه، ومن بين تلك البرامج برنامج الدعم الغذائي، حيث تم اعتماد ٨٧,٢ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية في موازنة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مقابل ٨٤,٢ مليار جنيه في موازنة العام السابق بزيادة ٢,٧ مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين من دعم الخبز ودقيق المستودعات ٧١ مليون فرد، وتصل تكلفة دعم رغيف الخبز إلى ٤٤,٨ مليار جنيه من إجمالي تكلفة دعم السلع التموينية، وتصل إجمالي الأربعة المستحقة للمستفيدين إلى نحو ١٢٠,٨ مليار رغيف في العالم، ويبلغ أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٦ مليون فرد، وهناك برنامج الدعم النقدي المشروط «تكافل وكرامة»، الذى بدأ عام ٢٠١٥، حيث كان عدد المستفيدين منه ٢,٥ مليون أسرة تضم ٩,٣ مليون فرد، وارتفع عدد المستفيدين ليصل إلى ٣ ملايين و ٣٥٠ ألف أسرة عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، بضم نحو ١٤ مليون فرد من جميع محافظات الجمهورية بتكلفة ١٩ مليار جنيه.

الخروج من متاهة الفقر كلف الدولة ٦ تريليونات جنيه أي حوالى ٤٠٠ مليار خلال ٧ سنوات عندما قررت مصر تجاوز الفقر بالعمل الذى نادى به الرئيس عبدالفتاح السيسي، التجربة المصرية اختارت التحرك بالعمل والتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية ولولا الإصلاح الاقتصادي لتعرضت مصر لكارثة كبيرة وصدمة اقتصادية وصحية، وراهن الرئيس السيسي على تحمل الشعب المصري أعباء الإصلاح الاقتصادي، وكان على ثقة في قدرة المرأة المصرية بالذات على تحمل هذا البرنامج. الفقر مرض حيث يتغذى على أحلام البشر، وينتشر فى المجتمع غير مكثفٍ بعرقلة تقدمه بل يدمره.

لم يكن يتم الإصلاح الاقتصادي الذى خفف من حدة الفقر ويخففه نهائيا مع حلول عام ٢٠٣٠، لتحقيق التنمية المستدامة لولا استقرار الدولة زمنيا الذى أدى إلى استقرار الاقتصاد المصري، حيث استطاع امتصاص الصدمات الكبيرة التي مرت على العالم، «السيسي» نجح في صناعة الاستقرار وهو الأمن الذى بنى عليه الاقتصاد والاستثمار وتوجه الدولة تحت قيادته إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والتصنيع وتوطين الصناعة المحلية والاعتماد على القطاع الخاص والتعاوني لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق نقلة نوعية في مختلف القطاعات.